

برنامج تنمية الصادرات الزراعية AGRI PLUS التقرير السنوي 2015



فهرس

I.	مقدمة	3
II.	نتائج العام 2015	4
1.	صادرات الخضار و الفاكهة	4
2.	صادرات زيت الزيتون	6
3.	صادرات منتجات أخرى	7
III.	مقارنة نتائج عامي 2014 و 2015	8
1.	الخضار و الفاكهة	8
2.	زيت الزيتون	11
IV.	حركة النقل	13
V.	عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج	16
VI.	نشاطات أخرى للبرنامج	18
VII.	خلاصة	19

١. مقدمة

كان لتصاعد الأعمال العسكرية في سوريا اثرا بالغاً على تراجع حركة الصادرات الزراعية في لبنان خاصة بعد ان تم إقفال المعابر البرية وخاصة معبر نصيب على الحدود السورية الأردنية والذي يعتبر البوابة الرئيسية لعبور المنتجات اللبنانية الى دول الخليج. وقد نتج عن ذلك ترجعاً حاداً في الكميات المصدرة من المنتجات اللبنانية عامة وخاصة المنتجات الزراعية، مما حدا بالدولة اللبنانية بتكليف المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان بإطلاق برنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية " من أجل فتح خط بحري لنقل الشاحنات المحملة بالبضائع اللبنانية الصناعية والزراعية من أجل إيجاد بديل عن الخط البري والحد من تراجع الكميات المصدرة.

في ظل هذه الظروف لم يستطع برنامج تنمية الصادرات الزراعية المحافظة على إيقاعه التصاعدي في النمو والذي تحقق خلال السنوات الثلاث السابقة فحققت الصادرات من الخضار والفاكهة ترجعاً بلغ 33% مقارنة مع الكميات التي صدرت في العام 2014 في حين حققت صادرات زيت الزيتون ارتفاعاً بلغ 38% وتراجعت صادرات العسل بنسبة 5 % وتم تصدير 72,666 صندوقاً من البيض في حين لم تتجاوز صادرات البيض في العام الماضي 1400 صندوق.

II. نتائج العام 2015

بلغت الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية اللبنانية خلال العام 2015 حوالي /353/ ألف طن في حين سجلت صادرات البيض نتائج مفاجئة بتصدير كمية مرتفعة نسبيا بلغت /72,666/ صندوق، أما صادرات زيت الزيتون فقد بلغت /4,341/ طن مسجلة زيادة عالية مقارنة مع الكميات التي صدرت في العام الماضي غير أن الملفت أن نسبة جيدة من صادرات زيت الزيتون بلغت حوالي 27% كانت وجهتها إلى المنطقة "د" التي تضم أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وهي من الاسواق الجديدة التي تم الدخول إليها العام الماضي.

1. صادرات الخضار و الفاكهة

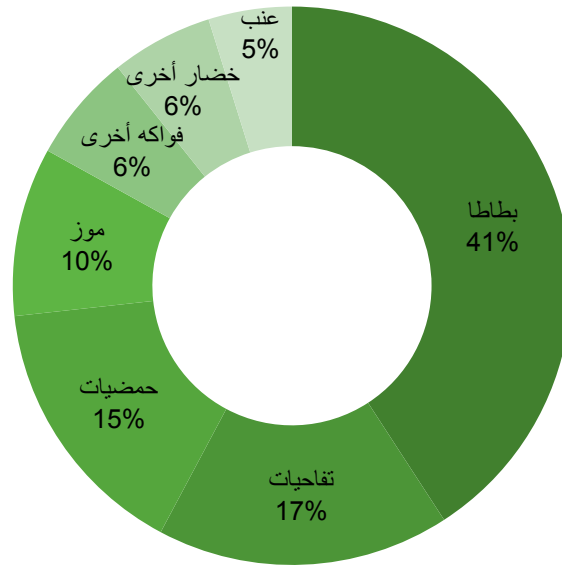
لقد جاءت صادرات البطاطا في المرتبة الأولى حيث سجلت رقما بلغ حوالي /144,138/ طن مشكلة نسبة 41 % من إجمالي الصادرات يليه صادرات التفاحيات والذي بلغت الكميات المصدرة منها /59,902/ طن في حين كانت صادرات العنب هي الأدنى مسجلة /17,053/ طن مشكلة 5 % من مجمل الصادرات. ويمكن للجدول والرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزيعها وفق كل صنف.

توزيع الصادرات الزراعية حسب الصنف من شهر كانون الثاني ولغاية شهر كانون الأول 2015

تفاحيات	موز	عنب	حامضيات	فواكه أخرى	بطاطا	خضار أخرى	المجموع
59,902	34,514	17,053	54,625	22,043	144,138	20,789	353,063

الكمية (طن)

نسبة كل منتج من الصادرات الكلية (2015)



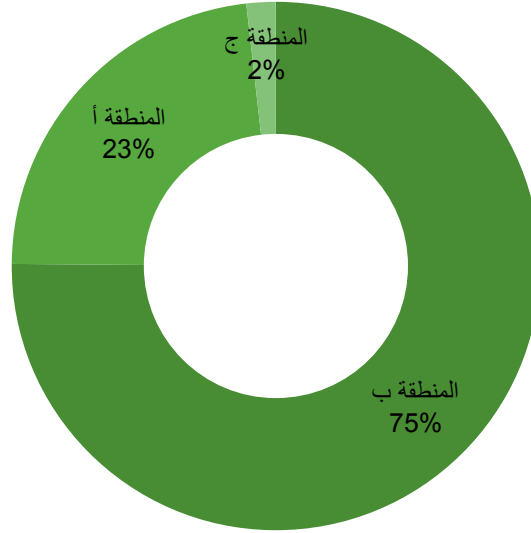
لقد تم من خلال البرنامج تصنيف البلدان المستوردة للمنتجات اللبنانية إلى أربع مناطق كما يلي:

- المنطقة "أ": سوريا، الأردن،
- المنطقة "ب": مصر، ليبيا، السودان، تركيا، السعودية، الإمارات، اليمن، عمان، الكويت، قطر، البحرين، العراق و إيران.
- المنطقة "ج": دول أوروبا وأفريقيا ووسط آسيا
- المنطقة "د": أمريكا الشمالية والجنوبية، أستراليا ودول شرق آسيا

ووفق التقسيم المذكور شكلت الصادرات الزراعية اللبنانية إلى المنطقة "ب" الجزء الأكبر من الصادرات حيث بلغت نسبتها 75 % في حين لم يم تصدير سوى 18 طن إلى المنطقة "د". ويمكن للجدول الرسم البياني التالي ان يوضح ذلك وفق ما يلي:

توزيع الصادرات الزراعية حسب الصنف من شهر كانون الثاني ولغاية شهر كانون الأول 2015				
المنطقة "أ"	المنطقة "ب"	المنطقة "ج"	المنطقة "د"	
81,491	265,243	6,312	18	الكمية (طن)

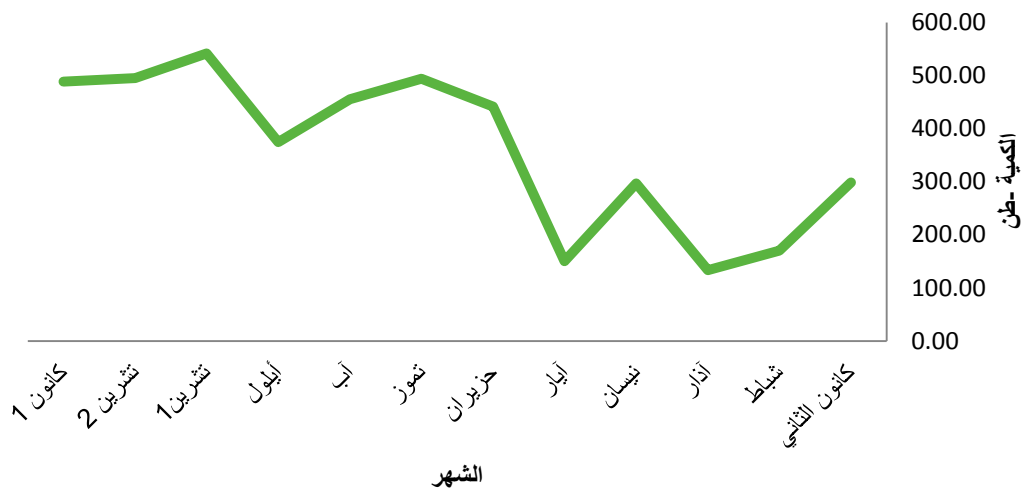
حصة كل منطقة مصدر لها من الصادرات الكلية (%)



2. صادرات زيت الزيتون

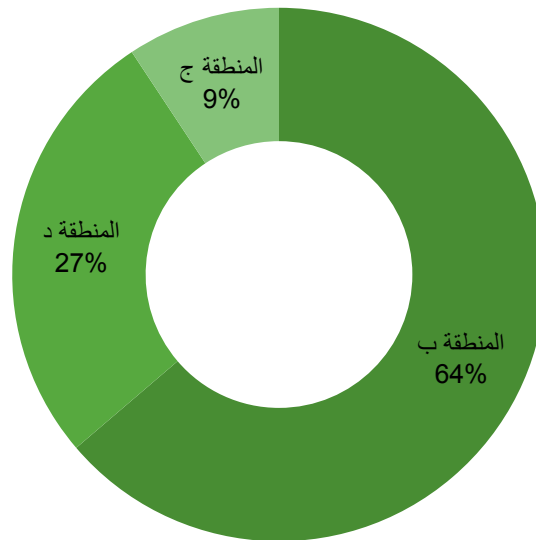
بلغ المعدل الوسطي لتصدير زيت الزيتون شهريا عبر البرنامج حوالي 361 طن مسجلا كميات مرتفعة نسبيا خلال هذا العام محافظا على نمط النمو التصاعدي. ويلاحظ من التقلبات الشهرية لصادرات زيت الزيتون إرتباطها إرتباطا وثيقا بالموسم حيث نجد أن ذروة الكميات المصدرة كانت في الربع الأخير من العام حيث يبدأ موسم فعليا. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح ذلك.

الصادرات الشهرية لزيت الزيتون (2015)



أما فيما يتعلق بالأسواق التي تم التصدير إليها فإن الجزء الأكبر تم تصديره إلى المنطقة "ب" حيث بلغت الصادرات 2767.22 طن مشكلة 64 % من إجمالي الصادرات في حين كانت أسواق المنطقة "د" هي الوجهة الثانية لصادرات زيت الزيتون حيث بلغت الصادرات إليها حوالي 1170.06 طن. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح نسب الأسواق المصدر إليها وفق التقسيم الجغرافي للبرنامج.

نسبة صادرات الزيتون وفق كل منطقة -2015



3. صادرات منتجات أخرى

أما فيما يتعلق بصادرات البيض فقد تم تصدير 72,666/ صندوقاً إلى دولتي قطر والعراق في حين تم تصدير 22.4 طن من العسل إلى الإمارات العربية المتحدة وإلى الأردن والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

III. مقارنة نتائج عامي 2014 و2015

1. الخضار و الفاكهة

لقد حققت الصادرات الزراعية من فاكهة وخضار تراجعاً حاداً في العام 2015 بلغ 33 % مقارنة مع الكميات التي تم تصديرها خلال العام 2014. وذلك نتيجة الأوضاع الأمنية المتفجرة في المنطقة و ما صاحبها من إقفال للمعابر البرية في سوريا الذي أوقف وسائل النقل البري إلى دول الخليج العربي ورفع من كلفة النقل البحري.

وقد أصاب هذا التراجع كافة المنتجات المصدرة باستثناء صادرات التفاحيات التي زادت بنسبة 6%. أما المنتجات الأخرى فقد تأثر سلباً بشكل كبير فتراجعت صادرات الخضار الأخرى بنسبة 65% والبطاطا بنسبة 40% والحمضيات بنسبة 37% والعنب بنسبة 26% والفواكه الأخرى بنسبة 13% والموز بنسبة 7%. ويمكن للرسم البياني التالي أن يوضح المقارنة الشهرية بين كمية الصادرات المحققة خلال العامين 2014 - 2015.

حجم التصدير الإجمالي للإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني ولغاية 31 كانون الأول 2014-2015								
السنة/المنتج	تفاح	موز	عنب	حامضيات	فواكه أخرى	بطاطا	خضار أخرى	المجموع
2014	56,579	37,292	22,937	86,568	25,416	238,532	59,457	526,782
2015	59,902	34,514	17,053	54,625	22,043	144,138	20,789	353,063
نسبة التغير	6	-7	-26	-37	-13	-40	-65	-33

إن تراجع الصادرات لمعظم المنتجات يعود إلى إغلاق المعابر البرية بشكل أساسي إذ من الواضح أن صادرات بعض المنتجات تراجعت بنسبة أكبر من صادرات منتجات أخرى نتيجة قدرة تأقلم المصدرين على تصدير هذه المنتجات عبر البحر وإمكانية تحميل هذه المنتجات بحراً. كما أن التقلبات الشهرية للكميات المصدرة تعود إلى أسباب متعددة.

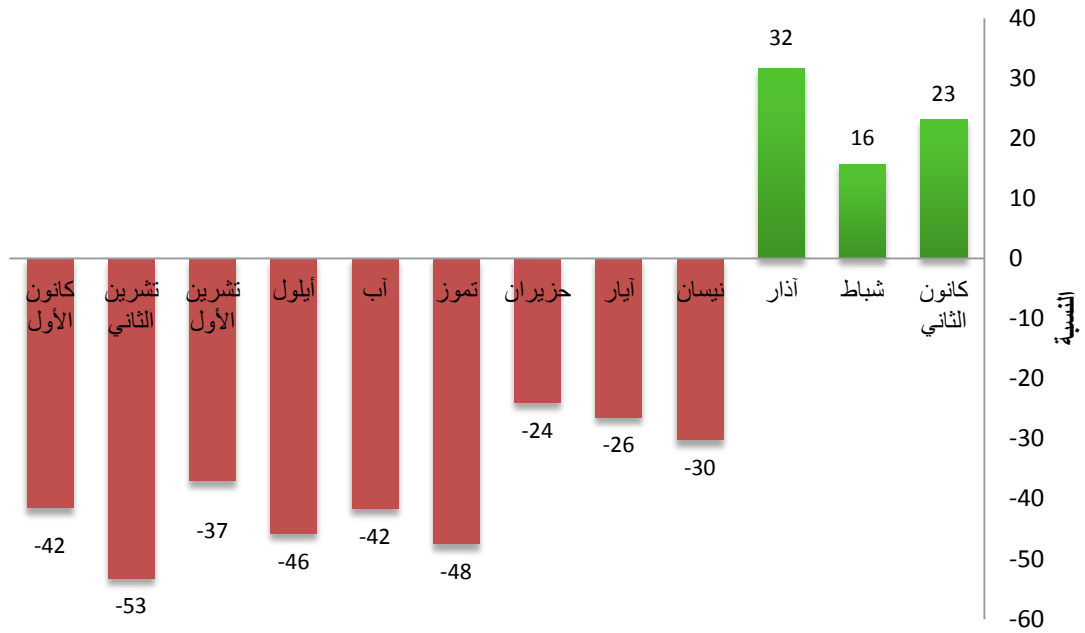
أما المنتج الوحيد الذي حقق زيادة بلغت 6% فهو منتج التفاحيات وذلك بسبب أن معظم صادراتنا من التفاح هي إلى مصر ولم تتأثر بإقفال المعابر البرية مع الأردن حيث أن التصدير إلى مصر كان ومازال مفتوحاً عبر البحر.

فيما يتعلق بتغير الكميات المصدرة شهرياً فإن ذلك يعود إلى نفس السبب الرئيسي الذي أدى إلى تراجع الصادرات ألا وهو إقفال معبر نصيب على الحدود الأردنية السورية. حيث أن الربع الأول من

العام 2015 شهد زيادة في الكميات المصدرة بلغ المعدل الوسطي لها 24% غير أنه مع إقفال المعابر ابتداء من شهر نيسان بدأت الصادرات بالتراجع الحاد لكن من الملاحظ أن خلال الفترة الممتدة من شهر تموز ولغاية شهر ايلول بلغت نسبة التراجع ارقاما اعلى نتيجة انخفاض الصادرات إلى سوريا حيث أن اقفال معبر نصيب اوقف التصدير البري الى الأردن والى دول الخليج في حين أستمر التصدير البري الى سوريا، لكن ونتيجة الوضع الأمني فقد توقف التصدير الى سوريا في بعض الفترات مما يفسر النسب المتفاوتة من تراجع الكميات المصدرة شهريا. ويمكن للجدول التالي توضع التغير النسبي للكميات المصدرة في من العام 2015 مقارنة مع العام الماضي.

الكميات الصادرة شهريا عبر البرنامج 2014-2015			
الأشهر	2014	2015	%نسبة التغير
كانون الثاني	28,164	34,697	23
شباط	19,732	22,836	16
آذار	18,189	23,953	32
نيسان	15,512	10,819	-30
أيار	30,071	22,123	-26
حزيران	35,654	27,092	-24
تموز	49,401	25,914	-48
آب	67,129	39,137	-42
أيلول	84,537	45,811	-46
تشرين الأول	66,749	42,021	-37
تشرين الثاني	56,779	26,551	-53
كانون الأول	55,010	32,142	-42
المجموع	526,926	353,096	-33

نسبة التغير شهريا 2015-2014



وفيما يتعلق بالتغير الذي طرأ على الدول المستوردة والمناطق المصنفة وفق برنامج تنمية الصادرات الزراعية نجد أن أعلى نسبة تراجع كانت من نصيب المنطقة "د" (44%) ، كما تراجعت الصادرات إلى منطقتي "ب" و "ج" بنسبة بلغت 30 % و 18 % على التوالي في حين تراجعت الصادرات إلى المنطقة "أ" بنسبة 42 % (والتي تضم الأردن وسوريا) علماً أن الكميات المصدرة إلى هذه المنطقة تشكل جزءاً مهماً من الكميات الإجمالية يصل إلى 23 % وذلك على عكس الكميات المصدرة إلى المنطقة "د" والتي تشكل الكميات المصدرة لها جزءاً ضئيلاً جداً من مجمل صادرات الخضار والفاكهة ومن ثم فإن تراجع النسبة للكميات المصدرة إلى هذه المنطقة لا يكون له أثر بالغ على أداء البرنامج.

ويمكن للجداول والرسوم البيانية التالية أن توضح نسب التغير التي طرأت على الصادرات في الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني وكانون الأول وذلك حسب الصنف والمنطقة المصدر إليها.

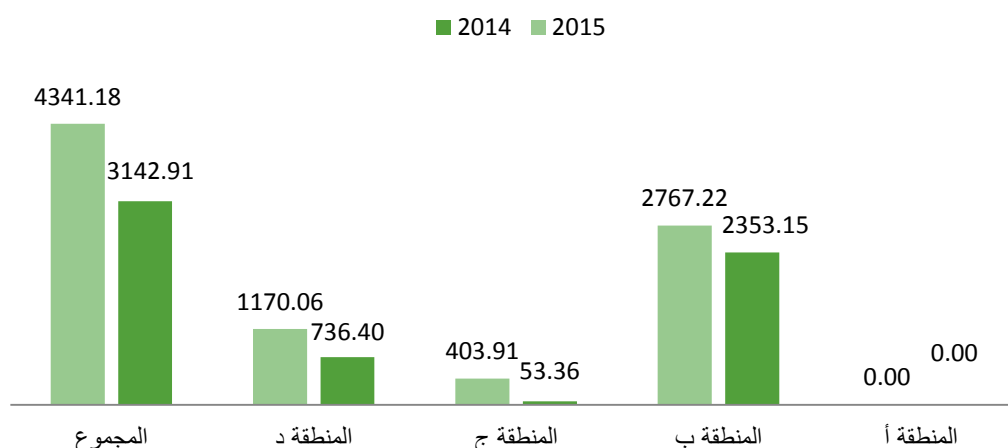
توزيع الكميات المصدرة على مناطق التصدير 2015-2014					
السنة	المنطقة "أ"	المنطقة "ب"	المنطقة "ج"	المنطقة "د"	المجموع
2014	141,158	377,892	7,700	32	526,782
2015	81,491	265,243	6,312	18	353,063
	-42.27	-29.81	-18.02	-43.67	-32.98

ونشير هنا أن المقارنة الواردة أعلاه هي لصادرات الخضار والفاكهة فقط.

2. زيت الزيتون

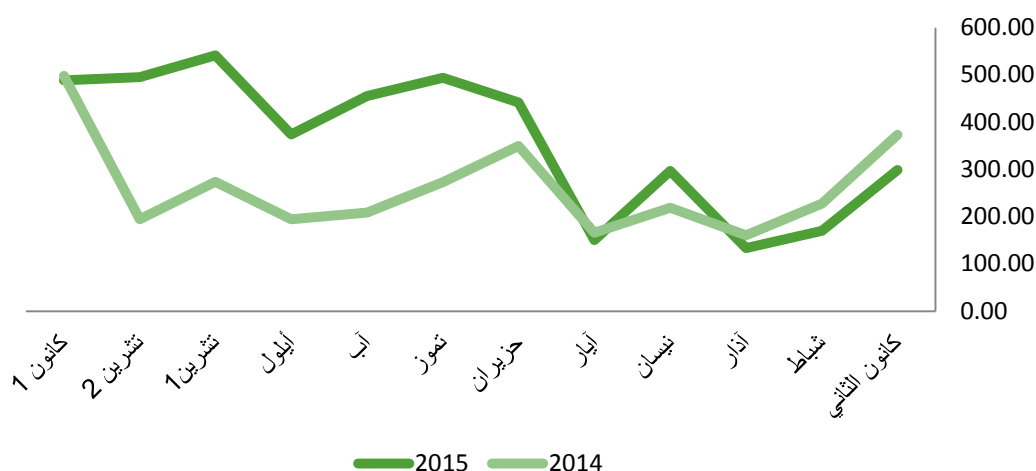
إرتفعت الكميات المصدرة من زيت الزيتون بشكل كبير خلال العام 2015 مقارنة مع الكميات التي تم تصديرها في نفس الفترة من العام 2014، حيث سجلت كميات المصدرة زيادة بلغت 38.1%. فقد بلغت الكميات المصدرة هذا العام 4,341 طن مقارنة بحوالي 3,142 طن في العام الماضي.

مقارنة بين الكميات مصدرة في النصف الأول من عامي 2014-2015



والجدير ذكره أن الزيادة المحققة كانت في كافة المناطق المصدر لها حيث ارتفعت الكمية المصدرة إلى المنطقة "ب" بنسبة 17% وإلى المنطقة "د" بنسبة 54% أما المنطقة "ج" فقد ارتفعت الكميات المصدرة من 53 طن في العام الماضي إلى 403 طن هذا العام أي بنسبة 656%

الصادرات الشهرية لزيت الزيتون 2015-2014

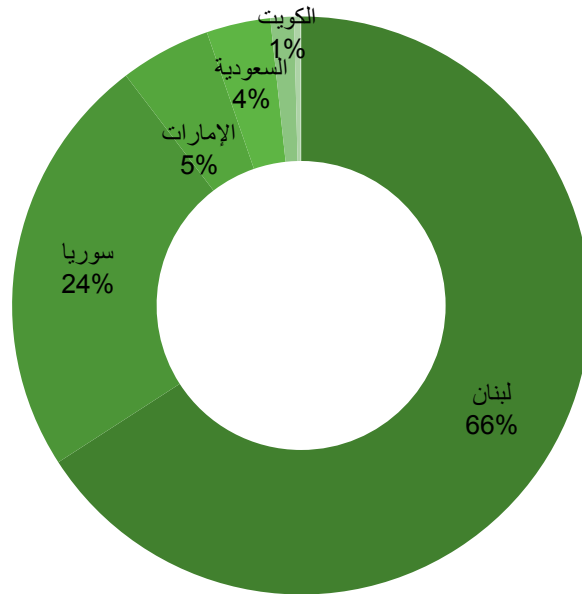


وسجلت الصادرات زيادات مختلفة شهريا على مدى العام باستثناء الأشهر الثلاث الأول من العام حيث سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً تم تعويضه لاحقاً وينسب عالية.

3. صادرات منتجات أخرى

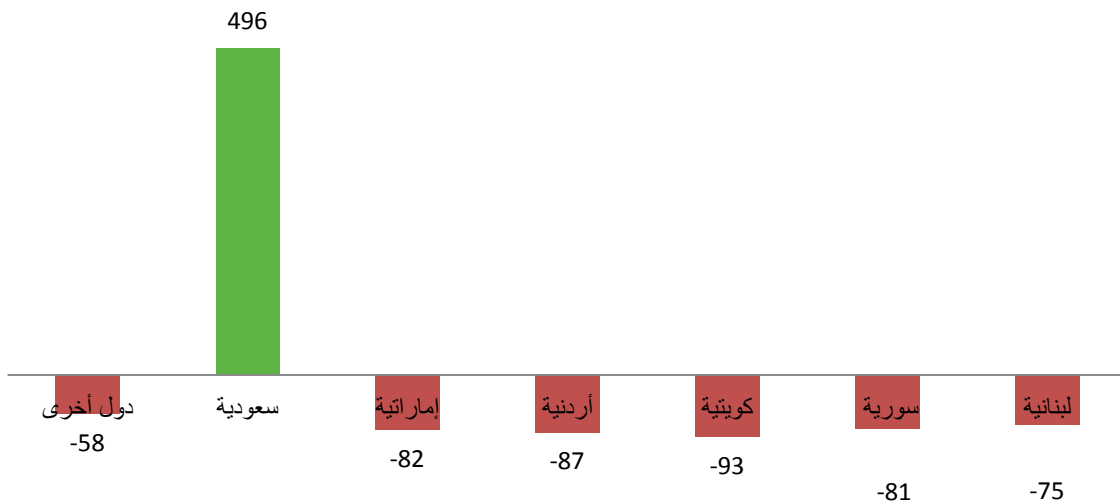
ارتفعت صادرات البيض بشكل مفاجئ خلال العام 2015 فقد تم تصدير /72,666/ صندوقاً إلى دولتي قطر والعراق مقارنة مع /1,374/ صندوق تم تصديرهم في العام الماضي إلى دولة قطر فقط . في حين تراجع صادرات العسل بنسبة 5% وذلك نتيجة تراجع الكميات المصدرة الى الأردن بشكا اساسي وتراجع جزئيا في السوق الإماراتي. غير أن الشق الإيجابي الذي سجل هذا العام هو دخول صادرات العسل اللبناني الى السوق الأمريكي (2 طن) والسوق السعودي (8 طن)

نسبة كل دولة من الشاحنات المستخدمة



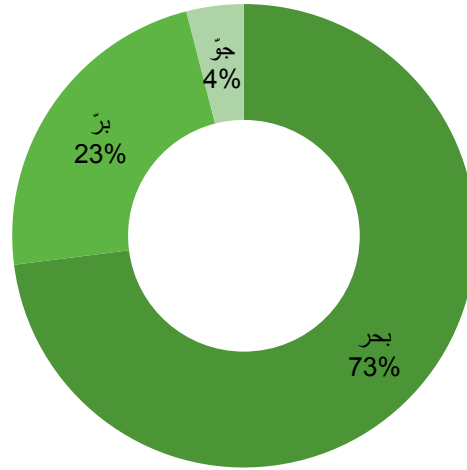
فيما يخص التغيير الذي طرأ على استخدام الشاحنات وتوزيعها على الجنسيات فقد تراجعت جميعها وينسب مرتفعة وإن تفاوتت، باستثناء الشاحنات السعودية التي ارتفع استخدامها كونها الجنسية الوحيدة التي كانت تتمتع بمرونة نسبية في عبور الحدود البرية المختلفة قبل اقفالها.

نسبة تغيير استخدام الشاحنات وفق كل جنسية 2015-2014



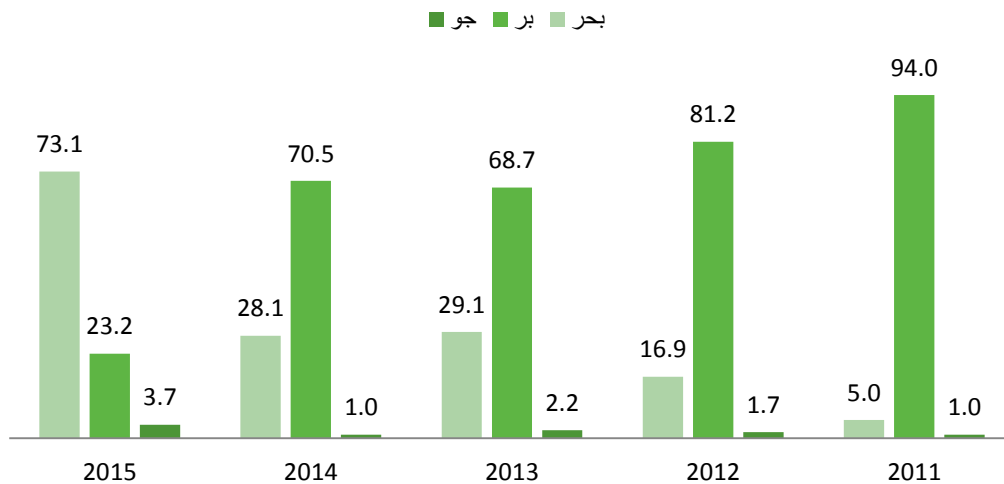
ومع اقفال الحدود والمعابر البرية بين سوريا والأردن أصبح الجزء الأكبر من الصادرات يتم نقله عبر الوسائل البحرية التي شكلت الصادرات من خلالها نسبة 73% من الصادرات هذا العام عبر البحر بينما تم تصدير 23 % عبر البر 4 % عبر الجو.

صادرات الفاكهة والخضار موزعة على وسائل النقل (2015)



ونشير هنا أن استخدام وسائل النقل البحري شهدت ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق خلال العام 2015 وذلك نتيجة للأسباب التي ذكرناها اعلاه ويمكن للرسم البياني التالي أن يوضح كيفية تطور استخدام وسائل النقل في الصادرات الزراعية خلال السنوات الاربعة الماضية.

نسبة استخدام وسائل النقل من العام 2011 ولغاية 2015

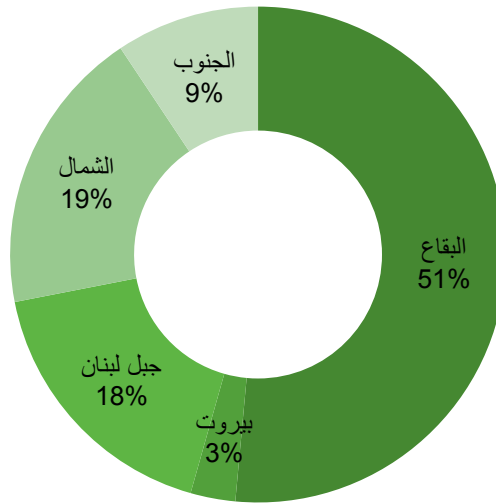


V. عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج

بلغ عدد المصدرين المنتسبين لبرنامج تنمية الصادرات الزراعية /171/ مصدراً وذلك للعام 2015 مقارنة مع 166 مصدراً انتسبوا للبرنامج خلال العام الماضي، منهم 11 مصدراً مختصاً في تصدير زيت الزيتون فقط و7 مصدرين مختصين في تصدير البيض ومصدر واحد متخصص في تصدير العسل. ويمكن للجدول والرسم البياني التاليين أن يوضحا عدد المنتسبين للبرنامج وتوزعهم حسب المحافظات.

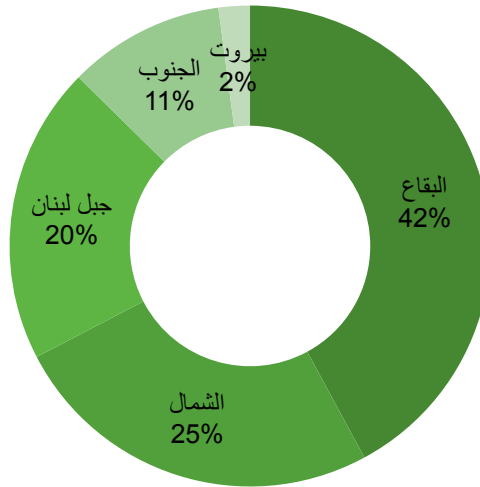
عدد المنتسبين للبرنامج خلال العام 2015			
المحافظة	العدد	مراكز التوضيب	المراكز الحاصلة على شهادة جودة
البقاع	88	80	15
بيروت	5	4	0
جبل لبنان	30	38	0
الشمال	32	48	1
الجنوب	16	20	4
المجموع	171	190	20

نسبة المنتسبين للبرنامج وفق المحافظات



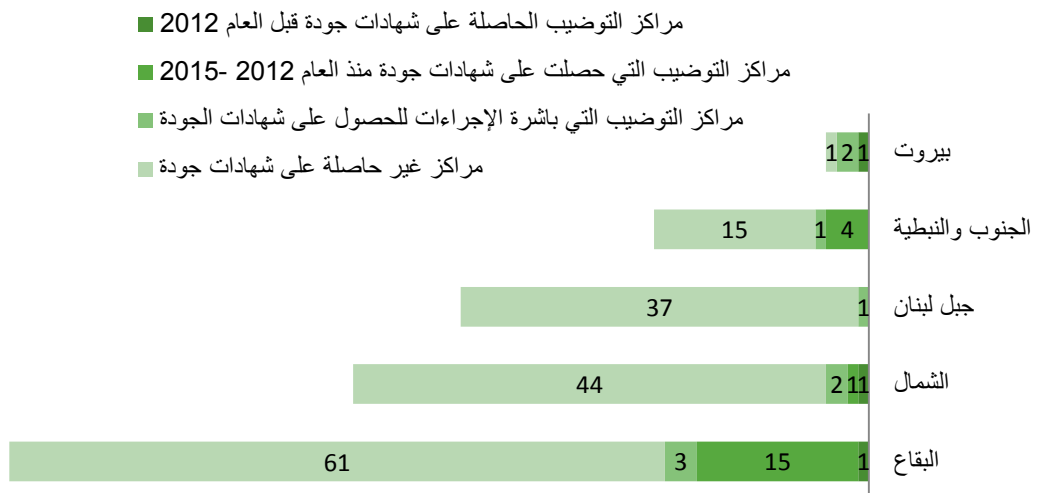
كما بلغ عدد مراكز التوضيب التي استوفت الشروط التي وضعتها المؤسسة حوالي /190/ بعد أن كان عددها 177 فقط في العام 2014 أي أن عدد مراكز التوضيب التي طورت نفسها لكي تستوفي الشروط اللازمة للانتساب للبرنامج بلغ 13 مما يعني أن نسبة التطور في مراكز التوضيب ارتفعت بنسبة 7.3% وقد توزعت هذه المراكز على المحافظات وفق الرسم البياني التالي.

توزيع مراكز التوضيب على المحافظات - 2015



والجدير ذكره أن ثلاثة مراكز كانت قد حازت على شهادة الجودة العالمية قبل إنطلاق البرنامج في حين حصل 20 مركزاً على شهادات الجودة منذ إنطلاق البرنامج كما باشر أصحاب عدد من المراكز (8 مراكز) بالإجراءات للحصول على شهادات الجودة لمراكزهم وذلك نتيجة تشجيع البرنامج للحصول على شهادات الجودة لمراكز التوضيب عبر رصد حوافز مالية إضافية للصادرات التي تم إنتاجها وتوضيبها وفق الإدارات الزراعية الحسنة والحاصلة على شهادات الجودة العالمية المخصصة لذلك. ويشير الرسم البياني التالي لمراكز التوضيب العاملة في لبنان (190 مركزاً) وتوزعها على المحافظات وعدد المراكز الحاصلة على شهادات الجودة. كما أن هناك 16 مصدراً قد حصلوا على شهادات جودة لمنتجاتهم الزراعية (Global Gap).

مراكز التوضيب وشهادات الجودة



VI. نشاطات أخرى للبرنامج

بخلاف الكميات التي تم تصديرها هذا العام قامت المؤسسة من خلال البرنامج بنشاطات متعددة خلال العام 2015 أنجزت عدد من المهام الأساسية المرتبطة بتسيير عمل البرنامج نذكر أهمها وهي:

- إجراء مناقصة للشركات التي تقدمت إلى المؤسسة للقيام بخدمة المراقبة على الصادرات الزراعية عبر البرنامج وتم إختيار شركتين.
- تطوير الشروط والمواصفات الخاصة بمراكز التوضيب التي يجب أن تتوفر بالمراكز التي تريد الإنتساب للبرنامج.
- القيام بعدد من ورشات العمل والمحاضرات لتعريف المصدرين والمزارعين على الخدمات التي يوفرها البرنامج وكيفية الإستفادة منه.
- عقد عدد من الإجتماعات مع الجهات المعنية لضمان سير عمل البرنامج.
- إجراء إستطلاع رأي لكافة المصدرين والمزارعين المنتسبين للبرنامج لتحديد المشاكل التي يواجهونها في الجزء التطبيقي من البرنامج ومعالجة كافة الصعوبات التي وردت في الإستطلاع من خلال إتخاذ قرارات لتعديل بعض النقاط التي وردت في البرنامج.
- كشف دوري على مراكز التوضيب والتنسيق مع شركات المراقبة في إعداد تقارير فصلية حول كافة المراكز المنتسبة للبرنامج.
- المشاركة باللجان الزراعية المتخصصة بالتعاون مع وزارة الزراعة وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة من أجل لتطوير مواصفات معامل إنتاج العبوات ومراكز التبريد.
- المشاركة بلجنة التسويق لمناقشة الخطة الترويجية التي وضعتها المؤسسة لترويج الصادرات الزراعية.

VII. خلاصة

إن التراجع الحاد في الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية عبر برنامج تنمية الصادرات الزراعية خلال العام 2015 والناجم بشكل أساسي عن إقفال المعابر البرية بين لبنان وسوريا وتحديدًا معبر نصيب في شهر نيسان شكل ضربة قوية لقطاع الزراعة. غير أن السبب المرتبط بإقفال الحدود والذي حاولت الدولة اللبنانية معالجته بإطلاق برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية يجب أن لا يثبنا عن النظر الى الأسباب الأخرى التي ساهمت في تراجع الكميات المصدرة والتي جزء منها يعود إلى اسباب مرتبطة بالإنتاج المحلي ونوعيته.

إن تطور نوعية التوضيب وتحسن مراكز التوضيب وحصول عدد من المزارعين على شهادات الجودة "Global Gap" وحصول عدد آخر على شهادات الجودة الخاصة بمراكز التوضيب "HACCP & ISO" مؤشر آخر على الإنجازات الإيجابية التي حققها البرنامج في عامه الرابع وتجاوز المزارعين والمصدرين مع الاستراتيجية التي وضعها البرنامج لتحسين وتطوير نوعية الإنتاج والتوضيب وتحسين مراكز التوضيب بما ينعكس زيادة في حجم الصادرات. غير أن إعادة الكميات المصدرة الى المستويات التي تحققت خلال العامين الماضيين يتطلب مجهودا إضافيا لتطوير نوعية الإنتاج وتحسين الأصناف وإدخال أصناف جديدة وفق متطلبات الأسواق العالمية مما يساهم في فتح اسواق جديدة امام المنتج اللبناني، بالإضافة إلى إيجاد حل جذري لإمكانية التصدير دون التأثير بإقفال المعابر البرية عبر العمل على تأسيس خط نقل بحري منتظم وبكلفة منخفضة حتى تعود الصادرات اللبنانية إلى مكانتها الطبيعية. يبقى للبرنامج تحديات كثيرة في الأعوام القادمة أهمها فتح أسواق جديدة و مساعدة المزارعين والمصدرين على الحصول على شهادات الجودة في مرحلتي الإنتاج والتوضيب ونقل آليات العمل في هذا القطاع الى مستوى أكثر احترافية .

